

## وثيقة رقم 157 :

كلمة بنيامين نتنياهو حول استمرار الجهود المبذولة لإطلاق سراح غلعاد شاليط<sup>157</sup>

(الأقواس المسننة في هذه الوثيقة، وما بداخلها من إيضاحات، هي من إعداد المصدر الأصلي، أي مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي)

1 تموز/ يوليو 2010

لقد مضت 4 سنوات على اختطاف غلعاد شاليط. إن الشعب في إسرائيل توّحد الرغبة في استعادة غلعاد شاليط سالمًا معافي إلى عائلته ومنزله وبلاده. لا يوجد بيننا من لا يريد عودته بل تنبض قلوب جميعنا بالرغبة الشديدة في رؤية غلعاد وقد عاد إلى أحضان والديه أفيًا ونوعام وجدّه تسفي الخاطرة هُداس وشقيقه يوئيل. ولا يوجد بيننا من التقى أبناء عائلة شاليط دون أن تخطر له الخاطرة التالية: "كان من الممكن أن يكون غلعاد ابني أو شقيقي أو حفيدي". وبالتالي يكون رد فعل العائلة [على استمرار احتجاز شاليط] طبيعيًا مثلما تكون طبيعية الرغبة في معاونة العائلة ومساندتها وإطلاق الصوت المتعاطف معها. إن هذه الردود بديهية وأتفهمها أيضًا.

إن دولة إسرائيل كانت دومًا مستعدة لدفع الثمن باهظًا مقابل الإفراج عن مواطنيها المختطفين. إنني اطّلت على هذا الثمن عن كثب حيث فقدت شقيقي يوني رحمه الله في عملية إطلاق سراح الرهائن المخطوفين في طائرة الخطوط الجوية الفرنسية (إير فرانس) في عنتيبي [أوغندا 1976] فيما أصبّت بجروح في عملية الإفراج عن الرهائن المخطوفين داخل طائرة تعود لشركة "ساينا" [الخطوط الجوية البلجيكية] في مطار بن غوريون [1972]. إذ كانت هناك في هذه الحالات - وفي مناسبات أخرى أيضًا مثل محاولة إنقاذ الجندي المخطوف ناحشون فاكسمان [في قرية بير نبالا قرب رام الله 1994] فرصة واردة للقيام بعملية عسكرية ولم تتردد دولة إسرائيل في المخاطرة بحياة خير أبنائها في مسعى لإطلاق سراح مواطنيها الأسرى والمخطوفين.

وكانت هناك عدة مناسبات أخرى قررت فيها دولة إسرائيل الإفراج عن مخربين وقتلة مقابل إطلاق سراح إسرائيليين. وكانت أشهر صفقة من هذا القبيل هي "صفقة جبريل" عام 1985 حيث تم في إطارها الإفراج عن 1150 مخربًا، علمًا بأن نصفهم تقريبًا قد عادوا إلى ممارسة الإرهاب وقتلوا بأنفسهم العشرات من الإسرائيليين، ناهيك عن كون المفرج عنهم في "صفقة جبريل" النواة الصلبة لقيادة الانتفاضة الأولى التي قتل خلالها المئات من الإسرائيليين بفعل الاعتداءات الانتحارية والإرهابية. ويمكن القول إن هذه الصفقة قد تمت قبل 25 عامًا فيما تبدّلت الأزمنة، لكن كانت هناك حالات أخرى [مشابهة] ومنها على سبيل المثال "صفقة تنباؤم" التي أنجزت في يناير/ كانون الثاني 2004 حيث تم في إطارها الإفراج عن 400 مخرب. دعونا نتابع ما جرى عقب هذه الصفقة: لقد تم يوم 27 يناير/ كانون الثاني 2007 الإفراج عن الناشط الحمساوي مصعب هشلمون ضمن "صفقة تنباؤم". ولم تمض عدة أشهر وقد تورط هشلمون يوم 31 أغسطس/ آب 2004 في اعتداء إرهابي



استهدف حافلتين في بئر السبع بشكل متزامن مما أوقع 16 قتيلاً وأكثر من 100 جريح بين المواطنين الإسرائيليين. كما تورط مخربون آخرون تم الإفراج عنهم في "صفقة تنبؤم" في عمليات أسفرت عن مقتل شابتين وثلاثة رجال في نادي "ستيج" في تل أبيب (فبراير/ شباط 2005) ومقتل فتاتين عمر كليهما 16 عاماً وجندي في الخدمة النظامية وسيدتين في مجمع "الشارون" التجاري في נתانيا (يوليو/ تموز 2005) ومقتل سيدة أخرى في اعتداء إرهابي في ديمونا (فبراير/ شباط 2008). وقد قتل المخربون المفرج عنهم في "صفقة تنبؤم" إجمالاً ما لا يقل عن 27 إسرائيلياً منذ إطلاق سراحهم عام 2004، ويمكن تقديم هذه المحصلة بناء على منظورية الأعوام السابقة.

وبالتالي فإن أي قرار بالإفراج عن مخربين هو قرار صعب ومعقد بالنسبة لأي حكومة كونه لا ينطوي على إنقاذ الأرواح فحسب بل على المخاطرة بأرواح أشخاص آخرين أيضاً حيث يمكن التنويه تحديداً إلى المخاطر الآتية:

- التشجيع على المزيد من عمليات الاختطاف.
- إقدام المفرج عنهم على ارتكاب المزيد من عمليات القتل.
- خلق نواة قيادية للعمليات الإرهابية التي تستهدف المواطنين الإسرائيليين لاحقاً.
- ولا ترفض الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى أيضاً من باب الصدفة فقط التفاوض مع الإرهابيين حول إطلاق سراح مواطنيها المخطوفين.

ومن منطلق الإقرار بمعضلة هذا القرار وبعبء المسؤولية القومية الشاملة، الذي يقع على عاتق أي رئيس وزراء إسرائيلي - كنت قد رفضت حينما كنت رئيساً للمعارضة انتقاد حكومة أولمرت السابقة في قضية غلعاد شاليط. لقد أوعزت إلى زملائي في كتلة [الليكود] بعدم ممارسة أي ضغط في هذا الموضوع ويجب القول إنهم التزموا بهذه القاعدة. كما أنني أكدت أنه لا يجوز تحويل قضية غلعاد شاليط إلى "معول سياسي" وتقيدت شخصياً بهذا السلوك. لقد قلت آنذاك إنه لا يجوز توجيه الضغط العام والمطالب العامة باتجاه الحكومة الإسرائيلية بل باتجاه حركة حماس وهي تنظيم إرهابي قاسٍ وقاتل لا يسمح للصليب الأحمر الدولي بزيارة غلعاد شاليط ولو مرة واحدة طيلة سنوات احتجازه. هكذا قلت وهكذا تصرف.

إذ أقدمت فور تنصيبى رئيساً للوزراء قبل أكثر من عام على اتخاذ الخطوات الأربع التالية:

1. تعيين حغاي هداس منسقاً خاصاً لأعمال الحكومة في قضية غلعاد شاليط.
2. الموافقة على انخراط الوسيط الألماني صاحب الخبرة المؤكدة في إجراء مفاوضات كهذه في العملية التفاوضية الخاصة بملف شاليط.
3. الحصول على شريط مصوّر هام أظهر غلعاد شاليط يتحدث ويمشي ويؤدي الوظائف العقلية والجسدية، حيث سعيت من خلال ذلك إلى استيضاح حالة غلعاد وتثبيت المسؤولية المباشرة التي تتحملها حماس عن سلامته وإطلاق سراحه في وعي العالم والمجتمع الدولي.
4. وأخيراً - وبعد مفاوضات عسيرة - لقد استجبت إلى الاقتراح الذي طرحه الوسيط الألماني بشأن الصفقة التي تضمن استعادة غلعاد شاليط مع صيانة أمن مواطني دولة إسرائيل.

إنني أرجو الآن تبيان ما تشتمل عليه الصفقة المطروحة وما يغيّب عنها:

كانت الحكومة السابقة قد وافقت على خطة تقضي بالإفراج عن 450 مخرباً وتسليمهم إلى حماس إلا أن الصفقة لم تُنجز لعدم التوافق على مجمل الأسماء المشمولة فيها. كما وافقت الحكومة السابقة على الإفراج عن 550 سجيناً أمنياً كبادرة حسن نية مقدّمة للسلطة الفلسطينية برعاية مصرية. وقد جُوبهت بخيار رفض هذه الصفقة كلياً - الأمر الذي كان من شأنه وضع علامة استفهام أمام فرصة إطلاق سراح غلعاد شاليط في المدى المنظور - أم السعي لإتمام الصفقة بصورة لن تمسّ بأمن مواطنينا. وقررت سلوك هذا الطريق وبالتالي القبول بالاقترح الجديد الذي طرحه الوسيط الألماني.

يجب التأكيد أن هذا الاقتراح خطير المغزى بالنسبة لنا. إنه ينطوي على الإفراج عن 450 مخرباً حيث قدمت حماس بنفسها القائمة بأسمائهم أو بالأحرى لقد طرحت حماس علينا قائمة أكبر فيما انتقينا منها 450 اسماً. ويشمل الاقتراح الذي تقدم به الوسيط الألماني - والذي قبلناه - يشمل إجمالاً الإفراج عن 1000 مخرب وهذا هو الثمن الذي أُستعد لدفعه لاستعادة غلعاد شاليط.

لقد قلت "نعم" للصفقة وهي جاهزة للإنجاز الفوري، غير أن هناك بعض الأثمان التي أرفض دفعها وهي غير مشمولة في الاقتراح المطروح، حيث أصرّ على مبدئين أساسيين:

1. إن المبدأ الأول هو عدم عودة المخربين الأشد خطورة إلى أراضي يهودا والسامرة حيث يمكنهم مواصلة سعيهم للاعتداء على المواطنين الإسرائيليين. وبالتالي سيُسمح للمخربين الذين تقرّ الجهات الأمنية بخطرهم (شأنهم شأن بعض من تم الإفراج عنهم في "صفقة تنبأؤم" المشار إليها) بالانتقال إلى غزة أو تونس أو أي مكان آخر لكن يستحيل عليهم دخول أراضي يهودا والسامرة لأنهم يستطيعون منها الوصول إلى جميع مدننا وإلى أي مكان - ليس في يهودا والسامرة فحسب - إذ يمكنهم استغلال الثغرات والمعابر الموجودة حالياً في السياج الأمني الفاصل لغرض الوصول إلى رعنانا وبيتاح تكفا وكفار سابا ونتانيا وحيفا وتل أبيب وأورشليم القدس وغيرها. ولهذا السبب تحديداً تصرّ حماس من جهتها على السماح لهؤلاء بالعودة إلى يهودا والسامرة، إلا أنني أرفض تكرار انتهاج سياسة كانت قد أدت - لو وُضعت على محك الزمن - إلى مقتل العشرات من الإسرائيليين.

2. أما المبدأ الثاني فهو عدم الإفراج عن القتلة السفاحين على اعتبار أن هؤلاء - عند خروجهم من السجن - سيعززون كثيراً قيادة حماس كما تستلهم بهم موجات إرهابية جديدة. إننا نتحدث عن قتلة سفاحين سبق وخططوا ثم ارتكبوا الاعتداءات الإرهابية الأشد هولاً والتي تقشعر لها الأبدان مما أوقع أعداداً كبيرة للغاية من القتلى في صفوف المواطنين الأبرياء والعزل لدولة إسرائيل.

لقد وافقت بقلب مثقل بالهموم - والتزاماً بالمبدئين المنوّه بهما - على الاقتراح الذي تقدم به الوسيط الألماني. غير أن أي جواب من حماس على هذا الاقتراح لم يرد حتى اللحظة، بل إن عدداً من الناطقين بلسان الحركة قد صدّوا مطالبها في الأيام الأخيرة. أعتقد بأن حماس مخطئة في موقفها لكن القرار متروك لها.



إننا نجمع على الرغبة في استعادة غلعد شاليط وإنني شخصياً أرغب في عودته. إنني أعمل بطرق مختلفة بعضها علني والبعض الآخر يتوارى عن الأنظار، لكنني أتحمّل أيضاً عبء المسؤولية القومية الشاملة. إنني أحملق في عيون أبناء عائلة شاليط التي تقدرح أماً لبنتابني الأُم أيضاً. غير أنني أحملق أيضاً في عيون المئات من عائلات ضحايا الإرهاب التي تتطايّر أماً وأشاركها آلامها أيضاً. كما أنني أفكر في الوقت ذاته في تلك العائلات التي قد يقع أعزّؤها ضحايا لاعتداءات إرهابية لاحقة حال تجاوز المبادئ التي وضعتها إسرائيل على صعيد الإفراج عن القتلة.

ويتعين عليّ بصفتي رئيساً للوزراء أخذ جميع النواحي بعين الاعتبار. إن أي عمل متسرع ينم عن فقدان الرويّة - من شأنه أن يؤدي بنا إلى تكرار أخطاء الماضي وتعريض أنفسنا لخطر داهم.

إن المناداة بدفع أيّ ثمن [مقابل إطلاق سراح الجندي شاليط] هي صرخة القلب الطبيعية للأب والأُم والجد والشقيقة أو الشقيق. إنني أتفهم هذه الصرخة من أعماق قلبي لكن يجب أن تقف نصب عينيّ - شأنها شأن أيّ رئيس للحكومة في إسرائيل - ضرورة حماية أمن جميع مواطني الدولة.

إن دولة إسرائيل مستعدة لدفع ثمن باهظ لقاء إطلاق سراح غلعد شاليط لكن يتعذر عليها القول "بأيّ ثمن". هذه هي الحقيقة بعينها وما أنني أقولها هنا. إننا سنواصل بذل قصارى جهدنا سواء عن كذب أو عن بعد، سواء علانية أو خلسة، لاستعادة غلعد شاليط الذي يعزّ علينا جميعاً على جناح السرعة. وسنمارس هذه الجهود مع التصميم على حماية أمن المواطنين الإسرائيليين. وستنحلي بعونه تعالي برباطة الجأش والشجاعة اللازمين لاتخاذ القرارات الصائبة بالنسبة لجميع أبناء الشعب في إسرائيل.

## وثيقة رقم 158 :

مقابلة مع خالد مشعل حول الوطن البديل، والحصار، وملف شاليط،  
والمصالحة الفلسطينية<sup>158</sup> [مقتطفات]

2 تموز/ يوليو 2010

أجرى المقابلة عاطف الجولاني وحمزة حيمور

س: هل تشعرون بأن أيام الحصار على قطاع غزة باتت معدودة؛ وكيف تقيّمون الوضع الراهن على المستوى الفلسطيني من أجل كسر الحصار؟

ج: نعم، لا شك أن الحصار يعيش أيامه الأخيرة، وحتى وإن حاول البعض إطالته وإيجاد صيغ لإعادة إنتاجه، كالحديث عن تخفيف الحصار.. الحصار بحد ذاته جريمة لا أخلاقية لا ينبغي لها أن تستمر، فضلاً عن أن الحصار عملياً فقد أهدافه السياسية، وفشل في تحديد أغراضه التي استعمل من أجلها. الحصار كان ورقة ضغط وابتزاز لتطويع حماس وتطويع أهلنا في غزة، ولقد ثبت لكل من ساهم فيه أو توطأ معه، أن هذا الحصار فشل، وأن حماس ما تزال صامدة وترفض الخضوع.